التضخم
أسبابه، آثاره، وسبل معالجته

إعداد
رانيا الشيخ طه

سلسة كتيبات تعريفية
العدد (18)
مُوجّه إلى الفئة العمرية الشابة
في الوطن العربي

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التضخم
أسبابه، آثاره، وسبل معالجته

سلسلة كتيبات تعريفية
العدد (18)
موجّه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي

إعداد:

رانيا الشيخ طه

صندوق النقد العربي
2021

©صندوق النقد العربي 2021

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير، مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهة نظر المؤلف وليس بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 97126171552+

فاكس: 97126326454+

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae

هذا الكتيب يستهدف غير المختصين في الشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية ويخاطب بشكل عام الفئة العمرية الشابة بهدف زيادة الوعي بظاهرة التضخم وتأثيراتها على الاقتصاد القومي

قائمة المحتويات

تمهيد 4
تعريف التضخم 5
الآثار الاقتصادية للتضخم 6
أنواع التضخم 9
قياس التضخم 14
منهجية تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 17
منحنى فيليبس 23
ترتيب دول العالم من حيث معدلات التضخم 26
كيف تحارب الحكومات التضخم؟ 26
أولاً: السياسة النقدية 26
ثانياً: السياسة المالية 28
ثالثاً: سياسات جانب العرض 29
المصادر 32

تمـهيد

يُعرف التضخم أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين. على المستوى الجزئي، يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويُضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية. على المستوى الكلي، تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلباً على مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

لهذه الأسباب، تعتبر ظاهرة التضخم من بين أهم الموضوعات الاقتصادية التي تشغل صنّاع السياسات الذين ينصبّ تركيزهم على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحدّ من ظاهرة التضخم وآثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

بناءً عليه، يُلقي الكتيب الضوء على مفهوم التضخم وأسبابه وأنواعه وآثاره الاقتصادية، وكيفية قياسه، والسياسات التي تتبناها الحكومات لتحقيق استقرار مستويات الأسعار المحلية.

تعريف التضخم

هناك عدد من التعريفات للتضخم، لكن بشكلٍ عام يُعرّف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين.

بناءً على ما سبق، فظاهرة التضخم تتضمن فعلياً ما يلي:

- أن يكون ارتفاع الأسعار مستمراً وليس مؤقتاً.
- أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم عموم المواطنين.

بالتالي، فإن أي ارتفاع مؤقت للأسعار أو أي ارتفاع يحدث لأسعار سلع وخدمات تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يُمكن اعتباره "تضخماً".

يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين، لأنه يعني أساساً انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة واحدة من النقود شراؤها في فترة زمنية محددة مقارنةً بالفترات السابقة، ويؤدي كذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسة.

كما يؤثر أيضاً على قرارات الاستثمار لأن الارتفاع الكبير في معدل التضخم يعني ارتفاع مستوى التكاليف التي سيتحملها المستثمر بالتالي انخفاض مبيعاته المتوقعة.

تعكس ظاهرة التضخم بشكل عام، اختلالاً أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد، بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود (عرض النقد) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات. كما قد يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة.

الآثار الاقتصادية للتضخم

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبيرة على النحو التالي:

- **أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:**

يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية.

كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفاً من ارتفاع أسعارها مستقبلاً مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

- **أثر التضخم على الادخار:**

ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.

- **أثر التضخم على ميزان المدفوعات [1]:**

يؤثر التضخم سلباً على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دولياً، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة، مما يُحدث عجزاً في ميزان المدفوعات.

[1] ميزان المدفوعات (Balance of Payments): حساب يتم من خلاله تسجيل معاملات الدولة (المقيمين) مع العالم الخارجي (غير المقيمين) سواءً على صعيد حركة تداولات السلع والخدمات أو تدفقات رؤوس الأموال.
Stern, R. (2017) "Balance of Payments: Theory & Economic Policy", Routledge Taylor and Francis Group, London and New York.

- **تأثير التضخم على توزيع الثروة:**

يُحدث التضخم تفاوتاً في توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب، فيما يتضرر جراء التضخم العمّال والموظفون نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم. يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية.

- **أثر التضخم على هيكل الإنتاج:**

يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي. [2]

[2] المسوتي، ميساء (2018). "أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف: دراسة حالة أسهم بعض المصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، قسم الاقتصاد الإسلامي.

رغم ذلك، لا عجب في أن يكون التضخم هدفاً بحد ذاته لدى الدول التي تشهد اقتصاداتها ركوداً كما هو الحال خلال فترات الأزمات الاقتصادية والمالية، حيث ينخفض النمو الاقتصادي في هذه الفترات بصورة كبيرة، أو تسجل الدول انكماشاً مما يجعل السلطات المختصة تتخذ السياسات والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى الطلب على السلع والخدمات، بما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم زيادة مستويات الطلب.

بالتالي يُمكن القول أن وجود قدر معقول ومقبولٍ من التضخم سيشجع المنتجين على الاستمرار في الإنتاج رغبةً في الحصول على الربح. لكن في المقابل، وكما بيّنا سابقاً، فإن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم ينتج عنه العديد من الآثار الاقتصادية السلبية.

أنواع التضخم

ثمة عدة أنواع من التضخم بحسب عددٍ من المعايير وذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (1)
أنـــــواع التضخـــــم

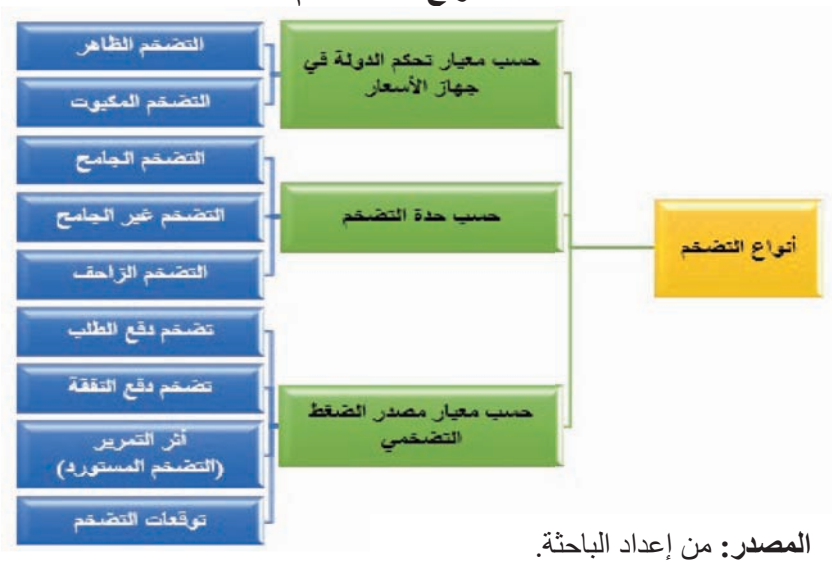

المصدر: من إعداد الباحثة.

1. **معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:** يُمكن وفق هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين هما:

- **التضخم الظاهر:** ويسمى أيضاً بالتضخم المفتوح، وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

- **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفاً للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثمّ الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.

2. **معيار حدة التضخم:** ويُمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع للتضخم كما يلي:

- **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم تأثيراً على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.

- **التضخم غير الجامح:** ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية (ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي).

- **التضخم الزاحف:** ويسمى أيضاً التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنوياً لا تشكل ضرراً اقتصادياً حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقماً أحادياً. فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي. لهذا السبب يحدد مجلس الاحتياطي

الفيدرالي الأمريكي[3] معدل التضخم المستهدف عند نسبة 2 في المائة، وهذا المعدل يختلف من دولة لأخرى، ويختلف أيضاً ما بين الدول النامية والمتقدمة.

فلنفترض أن هنالك سلعة تبلغ قيمتها 100 دولار أمريكي، وأن الأسعار تنخفض بنسبة 10 في المائة، فإن تلك السلعة ستكلف 90 دولاراً أمريكياً فقط في العام المقبل. ولأن هذه السلعة ستكون أرخص في العام المقبل، فإن الناس سيتراجعون عن إنفاق أموالهم في الوقت الحالي، مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة وتقليل الإنتاج لها، بالتالي ستحتاج الشركات إلى تخفيض الوظائف. لهذا السبب، تحاول الدول اختيار مستوى معقول للتضخم وهو أمر جيد للاقتصاد بأكمله.

1. **معيار مصدر الضغط التضخمي:** ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسة تشمل [4]:

- **تضخم دفع الطلب** (Demand -Pull Inflation): ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

[3] الجهة المُناط بها مهام البنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية.

[4] لمحنط، حسين وشريط، خالد وصّماري، عبد السلام (2019). "التضخم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية باستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة (1994-2017)"، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

شكل رقم (2)
التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب

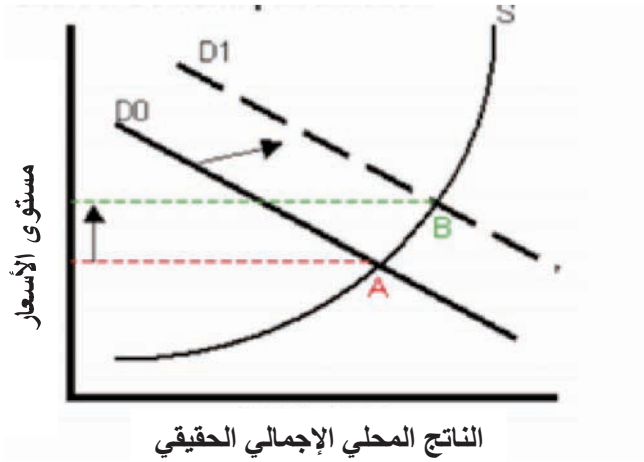

- يوضح الشكل (2) التضخم الناشئ عن عوامل جذب الطلب، وانتقال منحنى الطلب من الوضع D0 إلى الوضع D1 نتيجة لزيادة في مستويات الطلب لا يواجهها زيادة في مستويات العرض لعدم إمكانية زيادة الإنتاج في المدى القصير. لذلك، نرى هنا ثبات منحنى العرض، وانتقال نقطة التوازن الاقتصادي - التي تُحدَّد بموجبها الأسعار - من النقطة A إلى النقطة B، بالتالي زيادة الأسعار، أي ارتفاع معدل التضخم.

- **تضخم دفع النفقة** (Cost -Push Inflation): في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود، الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.

شكل رقم (3)
التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة

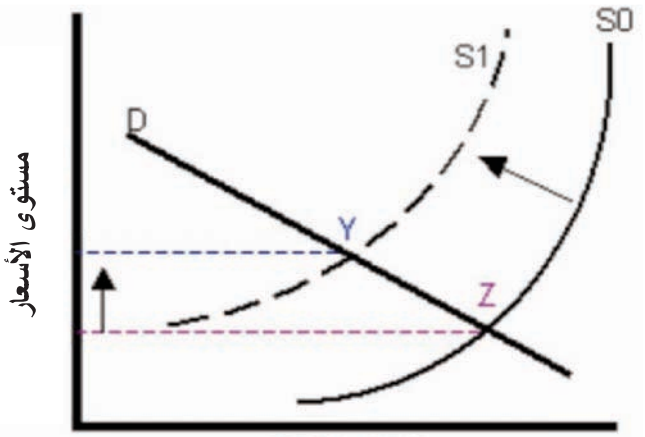

- يوضح الشكل (3) أنه بارتفاع تكاليف الإنتاج، ينتقل منحنى العرض من الوضع S0 إلى الوضع S1، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع السعر التوازني مع انتقال نقطة التوازن من النقطة (Z) إلى النقطة (Y)، وهو ما يعني مستوى أعلى من الأسعار ومعدل التضخم.

- **التضخم المستورد** (Pass -Through Inflation) : عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكلٍ كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الانتاج المحلي.

- **توقعات التضخم** (Inflation Expectations) : عندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع، سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار.

جميع الأنواع السابقة من التضخم يُمكن السيطرة عليها أو الحد من شدّتها، ولكن التضخم الجامح يعد الأكثر صعوبة في السيطرة عليه، كونه يؤثر بشكل كبير على القوة الشرائية للنقود، ولأنه يعكس أحياناً خللاً هيكلياً في الاقتصاد، أو أزمات كبيرة يصعب حلها في وقتٍ قصير أو من خلال سياسات إدارة جانب الطلب الكلي.

قياس التضخم

نظراً للآثار السلبية المترتبة على التضخم، تهتم الجهات المعنية في الدولة عادة بقياسه ويتم ذلك من خلال استخدام طريقة الأرقام القياسية، للتعرف على كيفية تطور الأسعار خلال مرحلة زمنية معينة لسلعة ما، حيث يُمكن من خلال الرقم القياسي المقاربة ما بين السعر في فترة زمنية ما التي تُعرف في هذه الحالة "بفترة المقارنة" والسعر السائد في فترة أخرى، التي تُعرف في هذه الحالة "بفترة الأساس" التي يتم تحديثها بشكل دوري في الغالب كل خمس سنوات.

هناك عدد من الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم بما يشمل:

(1) **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين** (Index (CPI) Consumer Price):

يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين - الذي سيتم في هذا الكتيب التركيز عليه بشكل أكبر - التطور في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية التي يقوم المستهلكون باستهلاكها خلال فترة زمنية محددة من خلال عمليات البيع بالتجزئة.

يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين واحداً من أهم وأكثر الأدوات الإحصائية التي تُستخدم لقياس التضخم في دول العالم. يتمثل الهدف الرئيس من احتسابه في رصد واقع التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات بشكل عام لمعرفة مدى التغير في القوة الشرائية لوحدة النقود وما يترتب عليها من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات.[5]

كما يُعد أيضاً أحد المؤشرات التي تهم عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث يُستعمل كمؤشر لدراسة المستوى المعيشي للفرد، واتجاهات تطور مستويات الإنتاج مقارنة بمستويات الطلب عليها، كما يعتبر موجهاً مهماً للسياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

[5] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2018). "التقرير السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، أكتوبر، 2018. ع. (4).

يتم قياس مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عن طريق الخطوات التالية:

- تحديد مجموعة من السلع الأكثر استهلاكاً من قبل أفراد المجتمع (كالسكن، والغذاء، والأدوية، والتعليم، وغيرها)، بما يمثل سلة السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك المتوسط.
- إيجاد أسعار السلع والخدمات المتضمنة في السلة لنقطة زمنية محددة.
- حساب تكلفة سلة السلع والخدمات باستخدام بيانات الأسعار خلال فترات زمنية مختلفة.
- تحديد سنة واحدة كعام الأساس، كمعيار للمقارنة مع السنوات الأخرى.
- حساب مؤشر أسعار المستهلك عن طريق قسمة سعر سلة السلع والخدمات في سنة محددة على سعر السلة نفسها في سنة الأساس × 100.

$$\text{مؤشر أسعار المستهلك} = \frac{\text{سعر سلة السلع والخدمات}}{\text{سعر سلة سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

ومن ثم يُمكن حساب معدل التضخم ممثلاً في النسبة المئوية للتغير في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ما بين فترتين زمنيتين.

نظراً لأهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فإن الكثير من الدول تعده وتنشره بصفة دورية (سنوية، ربع سنوية، شهرية)، نظراً لارتباطه بالأعباء المعيشية التي يتحملها المواطن. [6]

ولكن ما الذي يعنيه إعلان الجهات المختصة عن رقم ما لمعدل التضخم؟

حينما يتم الإعلان عن معدل التضخم، فإن هذا المعدل يُمثل النسب المئوية للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الذي يتم احتسابه من قبل الأجهزة الإحصائية في الدولة بناءً على أسعار سلة من السلع والخدمات ـ كما سبق الإشارة ـ التي تمثل متوسط مشتريات أسرة عدد أفرادها أربعة أشخاص.

بالتالي، فإن ارتفاع هذا المعدل يعني أن هذه الأسرة أصبحت تحتاج المزيد من النقود لتلبية نفس القدر من استخداماتها من السلع والخدمات ومن ثم انخفاض في مستويات رفاهية هذه الأسرة.

أما إذا تراجع معدل التضخم، فإن ذلك يعني أن هذه الأسرة أصبح بإمكانها الوفاء باحتياجاتها من السلع والخدمات بقدرٍ أقل من النقود، وهو ما يعني مساحة للمزيد من الادخار، وتحسن مستويات رفاهية هذه الأسرة.

منهجية تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

يتم قياس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين باستخدام طريقة العينات، حيث يتم اختيار عينة من السلع والخدمات التي تهم

[6] المصدر السابق.

المواطن العادي ودراسة تطور أسعارها خلال فترة زمنية معينة. تتوقف صحة ودقة الأرقام القياسية للأسعار التي يتم الإعلان عنها في كل دولة على مدى دقة وشمولية عملية رصد أسعار السلع والخدمات المتضمنة في السلة استجابة لقوى العرض والطلب.

لذلك قد لا تشير الأرقام القياسية التي تتضمن عدد كبير من السلع التي يتم تحديد أسعارها إدارياً (أي يتم تحديد أسعارها من قبل الحكومات) بشكل دقيق إلى حقيقة التغيرات التي يشهدها المستوى العام للأسعار، ومن ثم تنخفض درجة مصداقيتها.[7]

أستاذ الاقتصاد والإحصاء
إرنست لاسبير

تعد المعادلة الشهيرة للاقتصادي الألماني إرنست لاسبير " Ernst Louis Étienne Laspeyres" أهم معادلة متبعة في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وهي معادلة رياضية لاحتساب الأرقام القياسية للأسعار، بقسمة أسعار سنة المقارنة على أسعار سنة الأساس مرجحة بكميات سنة الأساس.

من خلال ما سبق، فإن منهجية تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين تعتمد في الأساس على:

[7] محمد، طلحة (2019). "قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017". جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، الجزائر.

- تحديد السلة التي سيتم جمع أسعارها بصفة دورية لبعض السلع والخدمات المختلفة مقسمة حسب مجموعات مختلفة (الغذاء، المشروبات، الإسكان، التعليم، الخدمات، النقل والمواصلات، الترفيه،...).

- تحديد الأوزان الترجيحية لكل من المجموعات السابقة ولكل سلعة أو خدمة متضمنة بها من خلال مسوحات لدخل ونفقات الأسر التي تحدد الأهمية النسبية لكل سلعة أو خدمة يستهلكها المستهلك مقارنة بغيرها من السلع والخدمات.

بناءً على ما سبق، يكمن تحديد منهجية تركيب الرقم القياسي في العناصر التالية:

- **سلة المستهلك**

مجموعة السلع والخدمات التي يُقبل عليها المستهلك، ويتم تحديدها من واقع مسح دخل وإنفاق الأسرة.

- **سعر المستهلك**

هي القيمة التي يدفعها المستهلك للحصول على سلعة أو خدمة ما.

- **الأوزان الترجيحية**

تعطى لكل سلعة أو خدمة في سلة المستهلك، ويتم استخلاصها من نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة، ويتم التعبير عنها بنسبة الإنفاق على تلك السلعة أو الخدمة إلى إجمالي الإنفاق العام في مسح نفقات ودخل الأسرة.

- **أسعار سنة الأساس**

هي متوسط أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويتم مقارنة الأسعار الجارية بها. ويجب عند اختيار سنة الأساس مراعاة اختيار سنة اعتيادية تكون خلالها الأسعار طبيعيةً ومستقرةً بعيداً عن الأزمات التي تؤثر في النمط الاستهلاكي لأفراد المجتمع.

- **أسعار سنة المقارنة**

عبارة عن أسعار السلع والخدمات التي تتضمنها سلة المستهلك ويتم جمعها بشكل منتظم مع المحافظة على نفس مواصفات تلك السلع والخدمات كما وردت في سنة الأساس.

- **مجموعة الإنفاق**

هي مجموعة من السلع والخدمات المتضمنة في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يقوم المستهلك بالإنفاق عليها للأغراض المعيشية. وتكون مجموعة الإنفاق مجموعة رئيسة متجانسة تتضمن مجموعات أصغر منها وكل واحدة تحتوي بدورها على عدد من السلع والخدمات الفرعية.

الفرق بين "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين" و"التضخم الأساسي"

يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين او ما يُعرف كذلك بـ (Headline Inflation) من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم إعدادها

من قبل الأجهزة الإحصائية في مختلف دول العالم، حيث يستخدم في قياس التضخم وتكاليف المعيشة، كما يعكس هذا المؤشر التغير في القوة الشرائية للنقود. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يستخدم في إعداد تقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة.

لكن في المقابل تحتاج المصارف المركزية التي تتبنى سياسة استهداف التضخم وتعتبره مرتكز اسمياً للسياسة النقدية إلى احتساب ما يُعرف بمؤشر التضخم الأساسي أو "لُبّ التضخم" (Core Inflation or Underlying Inflation) الذي يساعد على قياس المكونات التضخمية التي يُمكن لسياسات البنوك المركزية التأثير عليها بهدف إبقاء معدلات التضخم عند مستويات محددة مستهدفة من قبلها.

لتوضيح ذلك، قد يتمثل الهدف الأساسي لبعض البنوك المركزية في السيطرة على معدلات التضخم وإبقائها عند مستويات لا تضر بمعدلات نمو الناتج المحلي. بالتالي، تقوم البنوك المركزية بإعلان مستهدفات التضخم التي تريد بلوغها وتستخدم أدوات السياسة النقدية المختلفة للوصول إلى هذا المعدل المستهدف من التضخم.

لكن في الحقيقة فإن بعض مكونات التضخم مثل التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة التي ينتج عنها تأثيرات مؤقتة في المستوى العام للأسعار تبقى خارج سيطرة البنك المركزي. في المقابل، يعتبر التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب أهم مكون يُمكن للسياسة النقدية التأثير عليه. لذلك كان من الضروري أن يكون هناك بعض المؤشرات القادرة على قياس المكونات التضخمية التي يمتلك البنك المركزي قدرة في التأثير عليها، ويتم استناداً إليها الحكم على مدى كفاءة البنك المركزي في استهداف التضخم. في هذا السياق، يعتبر مؤشر التضخم الأساسي من أهم هذه المؤشرات.

يتم احتساب مؤشر التضخم الأساسي استناداً إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع المحدد سعرها إدارياً وتلك التي تتأثر بصدمات العرض المؤقتة.

مثال على ذلك:

يقوم البنك المركزي المصري بإعداد ونشر مقياس التضخم الأساسي وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين الذي يعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

يستخدم البنك المركزي المصري منهجية الاستبعاد في حساب مقياس التضخم الأساسي (Excluding Methodology)، التي يتم من خلالها استبعاد أثر التغيرات المفاجئة في مستوى أسعار السلع والخدمات الناتجة عن صدمات جانب العرض المؤقتة وكذلك استبعاد السلع المُحدد أسعارها إدارياً.

تعد الخضروات والفاكهة من بين أكثر مكونات سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الأكثر تقلباً، ومن بين أهم البنود المستبعدة من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لحساب التضخم الأساسي وتمثل 8.8 في المائة من السلة السلعية للمستهلكين.

كذلك يتم من خلال مؤشر التضخم الأساسي استبعاد السلع المحددة أسعارها إدارياً وتمثل أهميتها النسبية نحو 19.4 في المائة من إجمالي السلة السلعية للمستهلكين في مصر. [8]

[8] Central Bank of Egypt, "Core Inflation", available at: https://www.cbe.org.eg/en/MonetaryPolicy/Pages/CoreInflation.aspx

(2) **الرقم القياسي لأسعار المنتجين:** يقيس التطور في مستوى أسعار البيع ما بين المنتجين المحليين مقابل إنتاجهم من العديد من السلع (مكونات الإنتاج)، وبعض الخدمات.

(3) **مُكمش الناتج المحلي الإجمالي (GDP Price Deflator):** يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة، ويعكس بشكل رئيس مدى تأثر القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) بالتغيرات في المستوى العام للأسعار. يتصل هذا المؤشر بسلسلة أوسع من السلع والخدمات في الاقتصاد مقارنة بكل من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو المنتجين. [9]

منحنى فيليبس

منحنى فيليبس هو مفهوم اقتصادي سمي بهذا الاسم نسبة إلى الاقتصادي ويليام فيليبس وهو اقتصادي بريطاني، ويشير منحنى فيليبس إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة وفق الدلائل التاريخية السائدة في أواخر خمسينيات القرن العشرين التي كانت تشير إلى أن فترات البطالة المنخفضة ترتبط بفترات ارتفاع التضخم والعكس. استناداً إلى تلك الدلائل توصل فيليبس

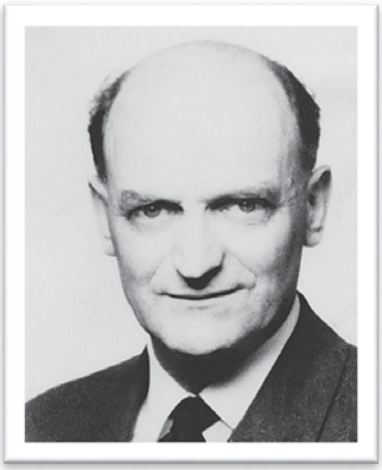

الاقتصادي ويليام فيليبس

[9] UNESCWA, (2021). "GDP Price Deflator".

إلى استنتاج بوجود علاقة عكسية مستقرة بين مستوى التضخم ومعدل البطالة.

فالسياسات التوسعية التي تتبناها الحكومات لتشجيع جانب الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحفز المنتجين على توظيف المزيد من العمالة بما ينتج عنها انخفاض معدلات البطالة.

بناءً عليه، تواجه الحكومات مفاضلة (Tradeoff) على صعيد تنفيذ السياسات التي تستهدف جانب الطلب الكلي، فالسياسات التوسعية التي تؤدي إلى انخفاض البطالة تؤدي إلى ارتفاع التضخم، فيما تؤدي السياسات الانكماشية الهادفة إلى خفض معدلات التضخم إلى رفع معدلات البطالة.

شكل رقم (4)
توضيح العلاقة ما بين معدل البطالة والتضخم
وفق منحنى فيليبس

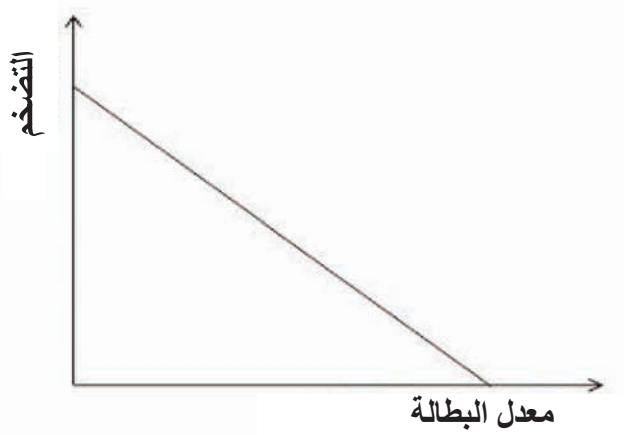

ترتيب دول العالم من حيث معدلات التضخم

لعله من المفيد بعد استعراض كافة ما سبق، الوقوف على وضع دول العام من حيث معدلات التضخم بحسب أحدث البيانات المتاحة لعام 2021، حيث سجلت فنزويلا أعلى معدل للتضخم بلغ 4586 في المائة، بما يُعزى إلى العديد من الأسباب من بينها التمويل النقدي لعجز الموازنة، تليها زيمبابوي بمعدل للتضخم سجل نحو 676 في المائة نتيجة ارتفاع المديونية، وانخفاض مستويات الإنتاج، فيما سجلت السودان ثالث أعلى معدل للتضخم بلغ 379 في المائة نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء، وتراجع قيمة العملة المحلية.

بينما سجلت بعض دول العالم الأخرى مثل الإمارات، والعراق، وفيجي وقطر في المقابل انخفاضاً في المستوى العام للأسعار Deflation أي أن المستوى العام للأسعار بها تراجع بمستويات تراوحت ما بين 1.3 و27.6 في المائة في العام نفسه.

شكل رقم (5)

معدلات التضخم على مستوى العالم بحسب أحدث بيان متاح (2021) (%)

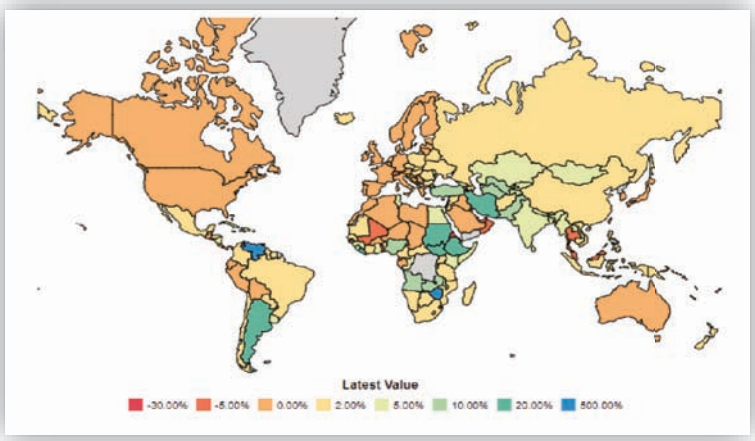

المصدر: World Population Review.

يُشار إلى أن بعض دول العالم قد شهدت مستويات مرتفعة للغاية من التضخم، وهو ما يسمى بالتضخم المفرط. ففي عام 2008، على سبيل المثال، ارتفع معدل التضخم في زيمبابوي ليصل إلى 11,200,000 في المائة. في حالات التضخم المُفرط غالباً ما يعزف المواطنون عن استخدام العملة المحلية، وتلجأ البنوك المركزية إلى إصدار فئات نقدية أكبر من العملة لتمكين المتعاملين من الوفاء بالتزاماتهم النقدية.

تكمن الحلول لمعالجة التضخم المفرط في تبني الحكومات لإصلاحات هيكلية تساعد على تجاوز التشوهات الاقتصادية التي تسببت في هذه الارتفاعات الكبيرة في معدلات التضخم.

كيف تحارب الحكومات التضخم؟

يمكن علاج التضـخم من خلال السـياسـات التي تؤثر على جانب الطلب الكلي ومن أهمها السـياسـتين النقدية والمالية ذلك على النحو التالي [10]:

أولاً: السياسة النقدية [11]

يتم استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي، فكلما ازداد عرض

[10] حامد الجبوري، (2017). "التضخم وعلاجه"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاقتصادية، العراق.

[11] السياسة النقدية: "مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية ومن أهمها ضمان تحقيق الاستقرار السعري، وحفز النمو الاقتصادي والتشغيل".

النقد أكثر من المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد، كلما ارتفعت معدلات التضخم، والعكس صحيح.

لتوضيح ذلك، أشرنا في السابق أن التضخم يمكن أن يحدث نتيجة زيادة حجم الإصدار النقدي دون حدوث زيادة مقابلة في مستويات المعروض من السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وارتفاع معدل التضخم.

تعتمد الدولة استخدام أدوات السياسة النقدية، بغرض معالجة التضخم، حيث تقوم برفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان الممنوح، وبالتالي ستنخفض مستويات الطلب الكلي وتتراجع معدلات التضخم، بافتراض بقاء بقية العوامل الأخرى على حالها.

كما يُمكن أن يعمل البنك المركزي كذلك على خفض معدل التضخم باستخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تعني كمية الأموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي.

فمع ارتفاع معدلات التضخم، يتجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم.

كما قد يلجأ البنك المركزي لمعالجة التضخم إلى عمليات السوق المفتوحة التي يقوم من خلالها ببيع وشراء الأوراق المالية وهو ما يؤدي إلى سحب السيولة الزائدة من السوق، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والتضخم.

ثانياً: السياسة المالية [12]

يمكن كذلك خفض معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، وهي الإنفاق الحكومي والضرائب.

ففي حال ارتفاع معدل التضخم، بإمكان الدولة احتواء الضغوط التضخمية عن طريق زيادة حجم الضرائب، إذ أن زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار ويتراجع التضخم.

من جهة أخرى، وبهدف معالجة التضخم، فإنه بالإمكان الاعتماد على الإنفاق الحكومي، حيث تقوم الحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي أي بمعنى آخر تخفيض حجم الإنفاق خاصةً الإنفاق الاستهلاكي الذي سيؤدي بدوره إلى خفض الطلب ومن ثم تراجع معدل التضخم.

[12] السياسة المالية: هي عبارة عن مجموعة من الأدوات المستخدمة من قبل الدولة والتي لها تأثير على النشاط الاقتصادي بهدف زيادة الناتج القومي، ورفع وتحسين مستوى دخل الأفراد في المجتمع.

هـذه أبرز حلول التضـــخم على صـعيد السـياسـات التي تتطرق إلى جـانـب الطلـب الكلي في الاقتصـاد، وبالتأكيد فإن استخدام هذه الحلول في اتجاه معاكس لما تم تنـاولـه أعلاه، ســيؤدي إلى معالجة مشكلة انكماش المستوى العام للأسعار.

ثالثاً: سياسات جانب العرض [13]

يُمكن كذلك خفض معدلات التضخم من خلال تبني سياسات جانب العرض التي تشمل مجموعة من السياسات المصممة لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية بحيث يمكن زيادة مستويات الإنتاج واحتواء ارتفاع معدلات التضخم عبر عدد من السياسات من أهمها:

- تخفيض معدلات الضرائب.
- إصلاحات أسواق العمل.
- تحسين التعليم والمهارات والتدريب.
- تحرير أسواق السلع والخدمات.
- حوافز لتمكين الشركات الناشئة.
- تحسينات على البنية التحتية.

من بين أهم مزايا سياسات جانب العرض، أنها تساعد على تقليل الضغوط التضخمية على المدى الطويل بسبب مكاسب الكفاءة

[13] https://www.economicsonline.co.uk/Definitions/Supply_side_policy.html.

والإنتاجية في أسواق العمل والمنتجات. كما يمكنها كذلك المساعدة في خلق وظائف حقيقية ونمو مستدام من خلال تأثيرها الإيجابي على إنتاجية العمل والقدرة التنافسية.

لكن من بين عيوب سياسات جانب العرض، أنها يُمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً حتى تؤتي ثمارها. على سبيل المثال، من غير المرجح أن يؤدي تحسين جودة رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب، إلى نتائج سريعة، وقد يستغرق ذلك أيضاً وقتاً طويلاً، كما أنها قد ترتبط بقدر مرتفع من التكاليف قد لا تتمكن الحكومات من توفيره، وقد تواجه بالرفض من قبل بعض أصحاب المصالح نتيجة انفتاح الأسواق وزيادة مستويات المنافسة.

كيف تحمي نفسك من التضخم؟

يمكن تجنب خسارة رأس المال بسبب ظاهرة التضخم من خلال التركيز على الاستثمارات ذات العوائد الأعلى من معدل التضخم وتوفير مصدر للربحية دون المساس برأس المال الأصلي.

فقد يلجأ البعض إلى شراء السلع التي تعتبر مخزن جيد للقيمة مثل الذهب لمواجهة آثار التضخم. وقد يتجهون نحو الاستثمار في الأصول العقارية التي قد تحمي الأفراد من تراجع مدخراتهم في المستقبل في حالة ارتفاع معدل التضخم.

ويمكن أن يتم توجيه جزء من المدخرات للاستثمار في الأسواق المالية (الأسهم والسندات) مع ضرورة إلمام المستثمر بقدر المخاطر المرتبط بكل نوع من أنواع الاستثمارات.

يُشار كذلك إلى أن العديد من الاستثمارات المرتبطة بتحقيق عوائد ليست فقط مهمة لحماية رأس المال ومواجهة آثار التضخم فحسب، ولكنها تدفع أيضاً بعجلة التنمية نحو اقتصاد أقوى ويأتي على رأسها الاستثمارات في الأسواق المالية التي تدعم الطاقات الإنتاجية للشركات وتساعد على زيادة مستوى الإنتاج من السلع والخدمات وتخفيف الضغوط على المستوى العام للأسعار.

المصادر باللغة العربية

- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2018). "التقرير السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، أكتوبر.

- المسوتي، ميساء (2018). "أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف: دراسة حالة أسهم بعض المصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، قسم الاقتصاد الإسلامي.

- حبيب، قنوني ومحمد، بن عدة ومليكة، ريغي (2014). "البطالة والتضخم في الجزائر- دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع. 11.

- حامد الجبوري، (2017). "التضخم وعلاجه"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاقتصادية، العراق.

- عمير، شلوقي (2017). "العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 – 2015"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، مج2، ع. 2. يونيو.

- لمحنط، حسين وشريط، خالد وصّماري، عبد السلام (2019). "التضخم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية باستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة (1994-2017)"،

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- محمد، طلحة (2019). "قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970 - 2017"، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، الجزائر.

- مسلم، ميس توفيق (2015). "استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية"، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية.

- مهران، زكريا (2014). "التاريخ يفسر التضخم والتقلص"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

- ميهوب، مسعود وبركان، يوسف (2017). "محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة: (1990-2014)"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.27.

- يوسف، احمد محمد (2020). "أثر سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم على سلوك الودائع في سوق النقد المصري"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج،11، ج 2، ع.3

المصادر باللغة الإنجليزية

- Economics online, "Supply side policy", available at: https://www.economicsonline.co.uk/Definitions/Supply_side_policy.html.
- Central bank of Egypt, "Core Inflation", available at: https://www.cbe.org.eg/en/MonetaryPolicy/Pages/CoreInflation.aspx
- Stern, R. (2017) "Balance of Payments: Theory & Economic Policy", Routledge Taylor and Francis Group, London and New York.
- UNESCWA, (2021). "GDP Price Deflator".
- World Population Review, "Country Rankings: Inflation".

الصور المستخدمة في الكتيب من موقع:

1. https://pixabay.com/
2. https://www.pexels.com/

لحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت:
https://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

Arab Monetary Fund Building
Corniche Street
Abu Dhabi, United Arab Emirates
P.O Box 2818
www.amf.org.ae